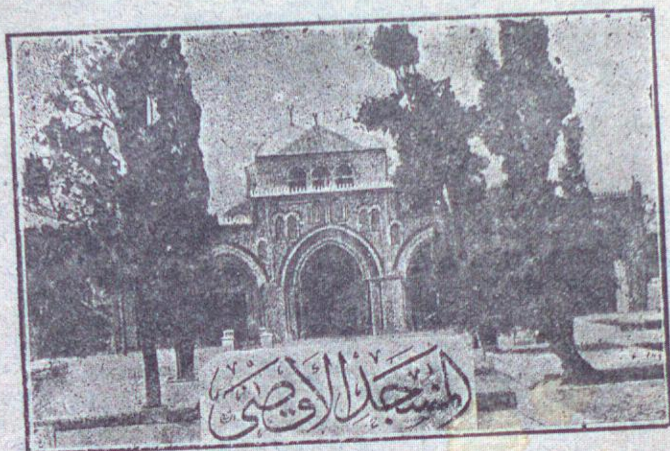


تقرير

الوفد الفلسطيني الاسلامي للحجاز

عن

حالة فلسطين الحاضرة

مرفوع الى

العالم الاسلامي

بواسطة حجاج بيت الله الحرام

في موسم سنة ١٣٤٠



تقرير

الوفد الفلسطيني الاسلامي للحجاز

عن

حالة فلسطين الحاضرة

مرفوع الى

العالم الاسلامي

بواسطة حجاج بيت الله الحرام

في موسم سنة ١٣٤٠

1922



﴿ قبة الصخرة المشرفة في المسجد الاقصى ﴾

وقد صورها اليهود واضعين فوقها تاج صهيون ورموزاً عبرانية أخرى دلالة على مايحلمون به من المطامع التي لن تتحقق ان شاء الله

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه وسلم

﴿ تمهيد ﴾

وضعت الحرب الكونية أوزارها . وتبددت سحب الغازات السامة من سماء هذا العالم . فاشرأبت الاعناق الى عصر جديد تستكن فيه الامم . وتنتزع فيه الاحقاد والمطامع من القلوب . ويصل كل ذي حق الى حقه فيشفى العالم من بعض أمراضه

غير ان هذه المحنة البشرية لم تكن إلا لتزيد في طمع بني الانسان وجشعهم . فرأت الامم الشرقية عامة والاسلامية خاصة ان أوصالها تتقطع اربا . ولحومها تنهش . والله من وراء ذلك رقيب . ورميت جميع البلاد الاسلامية ببلايا ترى من ورائها بصيص نور الامل . ورمي ثالث الحرمين وأولى القبلتين ببلية لا أمل بعدها ولا رجاء . اذ قررت خطط السياسة انشاء وطن قومي لليهود في تلك البلاد المقدسة بغية اقامة دولة يهودية فيها بعد استئصال شأفة القائمين بخدمتها والمحافظين عليها . وما كان لهؤلاء أن يرضخوا لنظام هذه السياسة التي ترمي الى استيلاء اليهود على المسجد الاقصى . واتخاذ فلسطين قاعدة لبسط نفوذهم على الجزيرة باجمعها . اذ قال كاتبهم زنكويل « وما على المسلمين إلا أن يرحلوا الى أرض غير هذه الارض » وقال

أحد قادتهم السر الفرد موند « وسأكرس آخر أيامي لبناء هيكل عظيم مكان المسجد الاقصى » . فأهاب بمسلمي فلسطين لدى سماع هذه الاقوال المنكرة صوت من عند الله . وبعثت تلك الاماكن — التي شرفها الله — همة وعزما في قلوبهم فوقفوا امام بيت الله يصدون عنه الكيد . وبذلوا أموالهم وأهرقوا دماءهم واختاروا الموت — فوق تلك الاعتاب المقدسة وبين تلك الاروقة التي شادها الاولون لذكر اسم الله وتلاوة كتابه — على التسليم لليهود . ونظموا جمعيات الدفاع في مدن فلسطين ، وأوفدوا الوفود لمخاطبة رجال السياسة في أوربا ، وهم يبذلون النفس والنفيس لرد ذلك الخطر الذي يتهدد حياتهم وكيان معابدهم ومساجدهم

ولما كان الذود عن حياض بيت الله فرضا على كل مسلم ومسلمة ، ثم لما كان مسلمو فلسطين جزءاً صغيراً من العالم الاسلامي الذي فرض عليه هذا الدفاع . فقد قرروا ايفاد الوفود الى البلاد الاسلامية لاجل أن يوقفوا أهلها على ماتبتغيه السياسة الافرنجية اليهودية من نزع يد المسلمين عن أماكنهم المقدسة وأن ينشروا لأتباع رسول الله صلى الله عليه وسلم تقريراً عن حالة فلسطين الحاضرة وما يأتيه المعتدون من ضروب الاعتساف والتطاول على حقوقهم والامتهان لمقدساتهم حتى يشترك اخوانهم المسلمون معهم في ثواب الدفاع عن بيت الله ولا يلحقهم إثم التقصير يوم لاينفع مال ولا بنون

حقائق وأرقام

تبلغ مساحة فلسطين سبعة عشر ألفا من الكيلومترات المربعة وان الذي يخص اليهود منها رغم مابذلوه من الاموال واتخذوه من الذرائع لايزيد على خمسمائة كيلو متر مربع

وتبلغ نفوس سكان فلسطين ثمانمائة الف منهم سبعون الفا فقط من اليهود ومثلهم من المسيحيين العرب والبقية مسلمون

وليس لليهود من ثروة في البلاد اكثر من اثنين ونصف في المائة من مجموع ثروة البلاد

وليس لليهود آثار قائمة تدل على عهدهم في فلسطين بخلاف ما للمسلمين فيها من الآثار العمرانية والدينية التي تكاد تغطي أرضها . حتى ان المتجول فيها لايكاد يدخل مدينة من مدنها أو قرية من قراها إلا ويجد فيها للمسلمين آثار عهدهم الغابر وأعلام مقدساتهم في الوقت الحاضر . حتى لقد ذكر أحد السادة الاعلام ان الانسان لا يلتفت هناك يمنة أو يسرة إلا ويرى مقاما يضم عظام أحد العلماء أو الاولياء أو مقراً للزاهدين في حطام هذه الدنيا أو مسجداً تقام فيه الصلاة أو معهداً لادخال نور العلم الى قلوب أبناء هذه الامة . وكفى انها تضم صخرة الله المشرفة والمسجد الاقصى (الذي باركنا حوله)

وقد أوقف قسم عظيم من أراضيها وأملاكها على خدمة الاماكن المقدسة والعلم الشريف . فكان في القدس وحدها ما يزيد

على مئة مدرسة تضم اكثر من عشرين الفا من طلاب المسلمين . وقد قطن المسلمون في البلاد وتولوا الحكم فيها منذ خلافة عمر رضي الله عنه . أما اليهود فلم يمكثوا الا في القسم المرتفع منها قبل الفي سنة ولم يطل مقامهم فيها اكثر من أربعمائة سنة كانوا في خلالها على نزاع مستمر مع جيرانهم الوطنيين بين بدو وحضر حتى أخرجوا منها في عهد الرومان ولم تقم لهم بعدها قائمة . فدعوى اليهود بان فلسطين بلادهم وانهم يرغبون في الرجوع اليها انما هي دعوى ليس لها تلك القيمة التي يريدون أن يجعلوها لها . اذ ان المسلمين تولوا الحكم فيها منذ الفتوحات الاسلامية الاولى . وقد قطنها العرب قبل ذلك من العمالقة . ثم الاسماعيليون في عهد الرومان ؛ وكانت لقبائلهم قبل عهد اليهود

تصريح بلفور

فرغما عن كون فلسطين بلاداً عربية اسلامية بلغتها وعاداتها وموقعها وعقيدتها وآثارها فقد أغفلت الخطط السياسية جميع هذه الاعتبارات والحقائق . وصرحت بلسان وزير الخارجية أرثر بلفور في ٢ نوفمبر سنة ١٩١٧ بأنها تنظر بعطف الى انشاء وطن قومي لليهود في فلسطين . ثم أدمج ذلك التصريح ببعض المعاهدات السياسية التابعة والمختصة بالشرق الادنى فجاء تصريح بلفور مبهما مطاطا ومخالفا لكل قانون وعادة وفيه حيف عظيم وإجحاف ظاهر بحقوق سكان

البلاد غير اليهود وهم الاكثرية الساحقة فيها . وكان ينتظر من الحكومة البريطانية أن تفسر ذلك التصريح تفسيراً يزيل بعض غموضه فقصرت في ذلك والتزمت الصمت لانها شعرت بانها لن ترضي أحداً بسياستها تلك

أما الصهيونيون (اليهود القوميون) فقد أعلنوا في مؤتمر كارلسباد الاخير سنة ١٩٢١ ان ذلك التصريح انما هو صوغ أيديهم وثمرة قرائحهم ثم فسروه بما دل على قصدهم الحقيقي منه . فذكر الدكتور (وايزمان) رئيس الصهيونية العام للمستر لانسنغ في مؤتمر فرسايل « ان المقصود من تصريح بلفور هو أن تمهد السبل في فلسطين حتى تصبح في أقرب ما يمكن يهودية كما ان انكلترا انكليزية وأمريكا أمريكية » . وقال الدكتور (ايدر) وكيل رئيس اللجنة الصهيونية في فلسطين أمام لجنة تحقيق اضطرابات يافا سنة ١٩٢١ « لا تتسع فلسطين لغير وطن قومي واحد ؛ وذلك الوطن يجب أن يكون يهوديا . ولا يمكن أن يتساوى اليهود والمسلمون في الحقوق فيه بل يجب أن يكون لليهود في ذلك تفوق على غيرهم حالما يزداد عددهم » . فيرى من هذا ان القصد من الوطن القومي هو انشاء حكومة يهودية على النمط الذي أراده الدكتور (وايزمان) مدير الحركة الصهيونية في كتابه (الدولة اليهودية) . وان كل من اطلع على تاريخ هذه الحركة ووقف على بعض مقاصد رجالها يعلم ان فلسطين ليست هي الغاية الوحيدة التي يرمي اليها الصهيونيون في حركتهم القومية . اذ ان فلسطين مهما اتسعت

لا يمكن أن تحتمل أكثر من مليوني نفس واليهود أربعة عشر مليونا وهم منتشرون في جميع أطراف المعمور والصهيونيون يريدون أن يجمعوهم في مكان واحد ويقيموا بهم دولة قوية تسيطر على الشرق كله . وما القصد من فلسطين إلا أن تكون قاعدة لبسط نفوذهم على سوريا والعراق وأطراف الجزيرة . وقد نوه بشيء من ذلك بعضهم فلام الدكتور (أوسيشكن) رئيس اللجنة الصهيونية في فلسطين حكومة انكلترا على عدم مساعدتها اياهم في ضم ما وراء الاردن الى فلسطين وادعى الكثير من حاخاميهم وكتابهم ان لحوران وبعض أطراف سوريا والعراق مقاما لا يقل كثيراً عن مقام فلسطين في نظرهم من الوجهة الدينية . فلو تم لليهود ما يرغبون فيه ـ لا قدر الله ـ فانهم يصبحون المسيطرين على الجزيرة ومقدساتها الاسلامية . ولا يتوهمن أحد ان في ذلك ذرة من المبالغة بل ان الذين قوضوا أركان دولة عظيمة كدولة روسيا والذين يسيطرون اليوم على العالم بنفوذهم المالي يهون عليهم ابتلاع هذه الجزيرة المقدسة اذا لم يجدوا في البداية من يقف في وجوههم

نفوذ اللجنة الصهيونية في فلسطين

ان أول خطوة اتخذتها حكومة لندن لتنفيذ السياسة الصهيونية تخويلها الحق للجنة صهيونية بان تتدخل بشؤون الحكومة المحلية وأن تعتبر كهيئة استشارية لها في كل ما يتعلق بانشاء الوطن القومي

وأن تشترك في سن القوانين الخ . فكانت هذه اللجنة حكومة ضمن حكومة ، لا بل انها قد سيطرت على الحكومة الرسمية بما لها من النفوذ في لندن . ولم تكتف بذلك بل سعت هنالك في تعيين حاكم عام للبلاد من أعضائها كما صرح بذلك الدكتور (وايزمان) في مؤتمر (كارلسباد) ثم ولت يهوديا آخر ادارة المحاكم العدلية ووضعت على رأس دائرة التجارة والصناعة يهوديا . وبذلك سيطرت الصهيونية على السلطة التنفيذية والقضائية والاقتصادية

ولما كان الطمع من طباع اليهودي الاساسية فقد شمرت اللجنة الصهيونية عن ساعدها للاستيلاء على الوظائف الصغيرة أيضا فاخذت تدفع اليهود الى طلبها وتساعدهم في ذلك وتنقدهم رواتب شهرية تعادل الرواتب التي تقدمها الحكومة لهم كما ظهر ذلك للجنة التحقيق عن حوادث يافا سنة ١٩٢١ وبذلوا أقصى مجهوداتهم لسد أبواب الحكومة في وجوه المسلمين من ذوي الخبرة في ادارة الحكومة . ولهذا فقد استلم زمام الحكم قوم لا هم لهم إلا اقتناص الدوانق . وكان أن عين حوذي عربة يهودي مفتشا للزراعة بينما نجد المتخرجين في المدارس الزراعية من المسلمين يتركون في زوايا الاهمال . ورقي خادم يهودي الى رتبة ضابط في البوليس بينما شبان المسلمين المتخرجون في المدارس الحربية ومدارس البوليس لا يجدون لهم مورداً للاسترزاق الخ

فترى مما تقدم ان الامر والنهي في البلاد المقدسة انتهى الى الاقلية من اليهود واكثرها من الغرباء الاجانب ، وأصبحت الاكثرية المسلمة

وهي صاحبة هذا الوطن - ليس منذ الفتح العربي فقط بل منذ وجد الجنس العربي - لا هم لها إلا دفع البلايا التي بدأ اليهود يصبونها على رؤوسهم . وان اليهود الذين جاوروا المسلمين فحمدوا جوارهم قد ظهروا الآن بمظهر النمر المفترس فهشوا أموال الضعفاء واختلسوا أملاك الامة . والحكومة تنظر ولا تحرك ساكنا

في سبيل الوطن القومي

ان من أعظم أغراض السياسة الصهيونية في فلسطين أن تضغط بواسطة الحكومة على السكان المسلمين بجميع الطرق الممكنة لتضطرهم أخيراً الى بيع أراضيهم وممتلكاتهم؛ ثم الى الرحيل من بلادهم يهيمون على وجوههم في كل حدب وصوب . وقد جعلوا لذلك وسائط متعددة نأتي على ذكر بعضها واحدة واحدة

دوائر العدلية : جعل الصهيونيون دوائر العدلية أعظم آلة في أيديهم لتحقيق مطامعهم وسحق المسلمين . حتى غدا حق المسلم مهدداً بأنواع المظالم . وسنت بالطرق الاستبدادية القوانين المجحفة بالمسلمين فاعلن (قانون الابعاد) الذي يقضي بنفي أي شخص بدون محاكمة أو سبب يذكر . و (قانون منع الجرائم) وهو يخول المحكمة أو الحاكم الاداري أو ضابط البوليس حقا بزج أي شخص في السجن بدون محاكمة أو بينة تسجل عليه . و (قانون الضمانات المشتركة) وهو يضع قرية أو عدداً من القرى تحت مسئولية الجرم الذي يرتكبه الفرد

الواحد . و (قانون البوليس) الذي يخول الجندي الواحد من البوليس أن يفتش أي شخص شاء وأي منزل أراد . وأن يغرم سكان القضاء نفقات قوة البوليس التي توجد فيه بصورة غير عادية . وأخذت الحكومة تنفذ هذه القوانين في القائمين بحركة الدفاع من سكان البلاد . وظهرت من المحاكم العدلية أنواع المظالم فحكم على مسلم بالسجن عشر سنوات لوجوده بالقرب من مقتل يهودي يوم حادثة القدس (٢ نوفمبر سنة ١٩٢١) وبرئ اليهود الذين ألقوا القذائف النارية على المسلمين فقتلوا وجرحوا منهم كل برئ . وحكم على مسلم في حوادث يافا بالسجن عشرة أعوام لهجوم قبيلته على بعض اليهود . أما اليهود الذين أجهزوا على جرحى المسلمين في ذلك اليوم فلم تر المحاكم ذلك مستوجبا للحكم عليهم مع ثبوته بشهادة الجنود من الانكليز أنفسهم والهنود . وحكم على مسلم من أفراد البوليس بالسجن ثلاثة عشرة سنة لعدم قيامه بالوظيفة أثناء حادثة يافا . أما الكرلونل اليهودي الذي اشترك هو ورجاله بالمذابح بدون أمر قواده ووزع الاسلحة والألبسة العسكرية على اليهود بدون علم الحكومة وكان سببا لتوسيع نطاق الاضطرابات واستمرارها فقد سمح له بترك البلاد من تلقاء نفسه . وحكم على مسلمين بالسجن خمسة عشرة سنة لحملهما قطعتين من السلاح بعد حادثة القدس وبرئ يهودي استورد ثلاثمائة مسدس وكمية كبرى من الذخائر الحربية الى حيفا سنة ١٩٢٢ بقصد توزيعها على اليهود

وليس لهذه الامثلة نهاية فان المسلم في فلسطين لا يكاد يمر بالمحاكم

حتى يسمع منها أنين الشكوى من المسلمين ويرى غطرسة الظالمين من اليهود

توقيف القروض الزراعية : عند مادخلت جيوش الاحتلال الى فلسطين كان الفلاحون المسلمون في حاجة كبرى الى الاستدانة لاعادة النشاط الى مزارعهم ، وكانت الحكومة العثمانية تساعد الفلاح على ذلك بتقديم القروض له من مصرف خاص بذلك دعته (المصرف الزراعي) . فبعد الاحتلال ألغت السلطة العسكرية ذلك المصرف وأخذت تقدم للفلاح قروضا زراعية من دوائرها المالية فكان ذلك سببا لنشاطه وعدم بيعه أراضيه لليهود بأبخس الاثمان . فلما رأت اللجنة الصهيونية ذلك استصدرت أمراً من لندن بتوقيف تلك القروض فتوقفت (صرح بذلك الدكتور ايدر امام لجنة التحقيق لحوادث يافا سنة ١٩٢١) فاضطر الكثيرون من الفلاحين اما الى الاستدانة من اليهود بالربا الفاحش أو الى بيع أملاكهم لليهود بابخس الاثمان

المصرف الزراعي العثماني : — أسست الحكومة العثمانية مصرفا زراعيا يقرض الفلاح ما يحتاج اليه من المال لاستثمار حقوله. وكانت تستوفي أموال هذا المصرف من الاضافة التي زادتها على الاعشار باسم (اضافة المصرف الزراعي) . فيرى من هذا ان الفلاح هو قوام هذا المصرف وفائدة المصرف عائدة عليه. وعلى أثر الاحتلال ألغي المصرف ولكن الحكومة استمرت على استيفاء ضريبته الاضافية من السكان . وأراد الصهيونيون أن يزيدوا في ضائقة الفلاح المسلم ،

فابتكروا فكرة الضغط على مديوني المصرف الزراعي لتسديد ماعليهم له من الديون فيضطروا الى بيع أراضيهم بأبخس الاثمان . فأعلنت الحكومة تصفية هذا المصرف وأمرت مديونيه بايفاء ما عليهم له . ولما كان الفلاح خالي اليدين فقد طلب من الحكومة اعفاءه من الدفع ولما لم تقبل منه ذلك استمهلها راجيا تأجيل مطالبته ريثما يصير في حالة يسر ، فيتمكن من تسديد ديونه بدون بيع أراضيه . فرفضت هذا الاقتراح أيضا ، فاضطر الفلاح لبيع أرضه أو قسم منها لليهود بابخس الاثمان

قانون الاراضي المتروكة : خرج الفلاح من هذه الحرب منهوك القوى خالي الجيب . وقد تطرق النقص الى صفوفه اذ خسرت كل قرية أكثر من ثلث رجالها في تلك السنوات الخمس. ولهذا فقد قصر الكثيرون من المزارعين عن اعادة مزارعهم الى ما كانت عليه قبل الحرب أو تعمير الاراضي التي تحتاج الى ذلك . فبدلا من أن تشجعهم الحكومة ليثابروا على اصلاح حالهم بحفظ أملاكهم وتقديم القروض الزراعية اليهم فقد سنت قانونا دعته (قانون الاراضي المتروكة) وهو ينص على ان كل من لم يزرع أرضه مدة ثلاث سنوات تنتقل ملكية تلك الارض الى الحكومة باعتبار انها أرض متروكة . فكان من ذلك أن صار صاحب الارض الذي أناخ عليه الدهر بكلكله وأفقدته الحرب رأس ماله يخشى صولة هذا القانون الجائر فعرض أملاكه للبيع بابخس الاثمان خوفا من ضياعها بالمرة بحكم هذا القانون الذي لاشك انه من مبتكرات

الافكار اليهودية

الاراضي المدورة : كان بعض سكان القرى يهبون خليفة المسلمين أراضيهم تبركا ولكنهم يستمرون على زراعتها واستثمارها ويستوفي الخليفة منهم خمس نتاجها وتعفيهم الحكومة من حصة العشر ورسم (الويركو) . وبعد اعلان الحرية في البلاد العثمانية نقلت هذه الاملاك السنية الى اسم الحكومة بعنوان (الاراضي المدورة) . فلما كان الاحتلال وضعت الحكومة المحتلة يدها على هذه الاملاك ووعدت بتقديمها لليهود كما نص على ذلك في صك الانتداب لفلسطين. وستكون نتيجة ذلك بقاء مايزيد على سبعين ألفا من المسلمين بلا مأوى ولا مورد يسترزقون منه

منع اصدار الحاصلات الزراعية : ليس لفلسطين ما تصدره للخارج في مقابل الكميات الهائلة من البضائع الواردة الى فلسطين غير بعض حاصلاتها كالحبوب والزيت. وان منع اصدار هذه الحاصلات يلحق بالبلاد وماليتها ضرراً كبيراً . ولما كان جميع أصحاب هذه الحاصلات ومعظم المتجرين بها من المسلمين وجدت الحكومة الصهيونية انها بمنعها اصدار الغلال والزيت تشل حركة التجارة وتوقع المزارع بازمات مالية يعسر التخلص منها وبذلك تنحط أسعار تلك الاصناف التجارية ويسهل العيش لمهاجري اليهود الذين أخذ سيلهم ينحدر على البلاد انحداراً . فمنعت الحكومة الاصدار سنة ١٩٢٠ وكانت سنة خصب وخيرات فافلس الكثيرون من التجار وخربت

المزارع وكانت ضربة عامة ما زال أهل فلسطين يتألمون من عواقبها حتى اليوم .فنتج عن ذلك اضطرار المسلم للالتجاء الى المرابي اليهودي ورهن أراضيه أو بيعها اليه ; فأصاب الصهيونيون غرضين بسهم واحد

المهاجرة والمهاجرون

قال الدكتور (وايزمان) رئيس الجمعية الصهيونية العامة في مؤتمر الصلح «انا نرغب ان نمهد السبل لادخال ستين الفا من مهاجري اليهود الى فلسطين في كل عام» . وقد كانوا يظنون ذلك سهلا فخذلوا عند التطبيق اذ ظهر عجز الصهيونيين عن الانفاق على المهاجرين الذين يدخلون البلاد وليس في جيوبهم دانق . وكانت اللجنة الصهيونية تعتقد ان مستعمرات اليهود تستخدم هؤلاء في أعمالها ولكن التجربة دلت على ان هؤلاء لا يمكن أن يقوموا بالاعمال التي يقوم بها أهل البلاد وانهم يطلبون زيادة في الاجرة وأماكن للسكن ونفقات طبية الى غير ذلك من الامور التي لم يعتد عليها اليهودي الفلسطيني ; فلذلك عاد هؤلاء الى تسليم أعمالهم للوطنيين . ثم أخذت الحكومة تخلق لهم الاعمال وتحظر الشغل فيها لغير هؤلاء فانفرج بذلك بعض تلك الازمة. ومع ذلك لا تزال الدوائر الصهيونية الى اليوم مرتبكة بتدبير معيشة الثمانية عشر الفا من المهاجرين الذين أموا البلاد وقطنوها منذ سنة ١٩١٩

صفات المهاجرين : يقذف البحر من شرقي أوربا كل شهر عدداً

وافراً من المهاجرين خلت جيوبهم وفرغت بطونهم فساءت أفكارهم . وان هؤلاء — وكلهم في مقتبل العمر — لايؤمون فلسطين إلا بعد أن يوهمهم رجال اللجان الصهيونية بأنهم سيلاقون النعيم أمامهم في ربوعها حتى اذا بلغوا الديار وجدوا النعيم جحيما . فيزداد فقرهم وتسوء حالهم . ولما كانوا قد تربوا في مهد البلشفية — والبلشفية يهودية في أساسها — لايجدون أمامهم غير بث تلك الدعوة بين السكان ونشر مبادئهم المنافية لاساس الدين والناقضة للنظام البشري ويظهرون للناس بأزياء يشمئز منها الحياء وتصد عنها العين الندية ويأتون من ضروب الحركات والسكنات على مرأى من الناس بما يخجل البهائم . فترى المرأة فيهم عارية الصدر والساعد والساق وليس ما يستر جسمها غير لفائف شفافة وقد تأبط ذراعها شاب يغازلها في الشوارع بل ويقبلها جهراً وقد يذهبان الى البحر فيتعرى كلاهما قصد السباحة أو يقصدان الحقول فتتجلى هناك البهيمية على مشهد من كل عابر سبيل . وان اكثرهم لايهتم بالزواج الشرعي بل يقعد الرجل منهم مع المرأة مدة فتصبح قرينته بلا علم من حكومة أو محكمة وبلا كتابة واشهاد شهود حتى اذا نضب ماء الحب من قلبيهما انفصلا ليعقد كل منهما زواجا آخر جديداً . وان البعض منهم لايهتمون بهذا الامر بل يعيش النساء منهم والرجال كما تعيش البهائم . أما النسل فيكون عالة على عموم المستعمرة ، ولهم تعاليم خاصة بذلك . أما هذه الصفات والعادات فانها خاصة بهم ، ولم يكن من الواجب سردها هنا لولا اننا على علم ويقين بان فيها خطراً

على أخلاق المسلمين وان الاغضاء عنها في هذه البلاد المقدسة مما يغضب الله ورسوله ويؤلم الاعظم الطاهرة التي تضمنتها هذه التربة والتي يمرح عليها هؤلاء بفسقهم وفجورهم

اعتداؤهم على حرمات المسلمين : ان هـذه الطغمة الضالة يسيئها أن ترى المسلمات متسترات ببراقعهن بل يخجلها أن يتزين النساء بزينة العفاف والحشمة ، ولهذا فهي تأتي بضروب الاعمال لالحاق الأذى والاهانة بالمسلمات المتسترات عند ما تساعدهم الظروف حتى ان بعضهم تعرض لرفع الحجاب عن وجوه المسلمات ولكمهن ومحادثتهن بما لايليق . فلما شاع هذا الامر حذر المسلمون الحكومة من هذه الحركات وتوعدوا كل من يأتي بمثل هذه الخلاعات بالقتل حالا ، فرجع المهاجرون عن أعمالهم هذه موقتا حتى اذا ازداد حولهم وطولهم ومساعدة الحكومة الصهيونية لهم رجعوا الى انتهاك الحرمات وامتهان الآداب الاسلامية بغية اهانة المسلمين وشعائرهم لارغامهم على النزوح عن بلادهم والتنازل عن مقدساتهم

أضرارهم الاقتصادية : — يتصف كل يهودي بالميل الوراثي الى جمع الثروة فلا هم له غير ذلك ، وهو يتبع المال أينما كان . ولذلك رأينا من توفرت لديهم الاسباب من اليهود يهاجرون الى أمريكا أو أفريقيا ، أما الذين يهاجرون الى فلسطين فهم المعوزون الذين تنقلهم اللجان الصهيونية على نفقتها فيزاحمون فقراء المسلمين وبمساعدة الحكومة الصهيونية لهم يحتكرون الاعمال العامة كبناء الطرق

وسكك الحديد ومحافظة أسلاك التلفون والبرق الخ . وبذلك يلقون مازيد على ٦ — ٧ آلاف عائلة مسلمة بين أنياب الفاقة . ومع ان المسلم يقوم بضعفي العمل الذي يقوم به اليهودي وبنصف الاجرة فان الحكومة الصهيونية تفضل اعطاء تلك الاعمال لليهود وبالنظر لشح هؤلاء ولكثرة ما يتقاضونه أجرة لعملهم فهم يقتصدون من ذلك حتى اذا توفر لدى الواحد منهم قليل من رأس المال ترك أعمال الحكومة لغيره من المهاجرين الجدد ويتعاطى بيع أنواع البضاعة في الأسواق وعلى أبواب البيوت . وبما أن نفقات اليهودي قليلة بالطبع فهو يبيع سلعته بثمن لا يمكن للمسلم البيع به لقلة ربح البائع المسلم وكثرة نفقاته . وبالطبع فان البائع الذي يدفع أجرة حانوته وضرائب الحكومة والبلدية الخ لا يمكنه ان يكتفي بالربح الزهيد الذي يربحه من لا حانوت له وليس لاسمه قيد في دفاتر الحكومة فلا يدفع شيئا من الضرائب . وبهذا يتضرر التاجر المسلم ويعجز عن مزاحمة التاجر اليهودي . وبما ان رئيس دائرة التجارة والصناعة العام يهودي واكثر أعضاء الغرف التجارية يهود فان جميع المساعدات الرسمية والمعلومات التجارية النافعة تتسرب لليهودي أولا فينتفع بها وتكسد بضاعة جاره المسلم وفضلا عن ذلك فان جوازات السفر الى عموم البلدان تقدم لليهودي بسهولة . أما المسلم فلا ينال جواز سفره إلا بشق النفس وهذا يساعد التاجر اليهودي على تحسين تجارته بخلاف المسلم . ثم ان اليهودي الفلسطيني قد يكون له أقرباء وأصدقاء ومساعدون في انكلترا والمانيا وفرنسا

وأمريكا وايطاليا في آن واحد فتاجر له صلات بأعظم البلاد التجارية يسهل عليه تدبير تجارته ولا يمكن لمن لم تكن له تلك المساعدات أن يباريه في ذلك . ولهذا فان التجارة في جميع الاصناف الواردة من الخارج مازالت تتسرب الى أيدي اليهود

المذابح في فلسطين

في نيسان سنة ١٩٢٠ قصد المسلمون — باحتفال شائق — زيارة مقام النبي موسى عليه السلام ، وكانت الطرق غاصة بالمحتفلين والمتفرجين ، وبينما هم يسيرون بالتهليل والتكبير على عادتهم السنوية اذا بيهودي صهيوني ساءه نظام ونورانية ذلك الاحتفال فتقدم الى علم ابراهيم الخليل عليه السلام وبصق عليه فانقض بعض العرب عليه وكان بين المتفرجين جنود يهود مسلحون فأخذوا يضربون الجمع المحتفل بسياطهم وأسلحتهم فما كان من المحتفلين الا ان قابلوهم بالمثل وكانت موقعة كبرى قتل فيها جمع غفير من الطرفين ودارت الدائرة فيها على اليهود ولكن تبين ان كل يهودي كان مسلحا بالعتاد الحربي وان لهم قوة سرية منظمة بخلاف المسلمين الذين لم يوجد لديهم قطعة واحدة من السلاح

وفي ايار (مايو) سنة ١٩٢١ قامت مظاهرة يهودية بلشفية في يافا واعتدى القائمون بها على بعض المسلمين المارين فقابلهم المسلمون بالمثل فقتل وجرح فريق من الطرفين ودارت الدائرة أيضا على اليهود .

وعينت الحكومة محكمة مخصوصة أعضاؤها مسيحيون بريطانيون لاجل التحقيق عن أسباب تلك الفتنة . ونشرت المحكمة تقريرها بعد ذلك فابانت فيه استحالة تطبيق السياسة اليهودية في هذه البلاد الاسلامية ، ولكن الحكومة لم تعر تقرير هذه الهيئة الرسمية أهمية تذكر

وفي ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) سنة ١٩٢٢ ذهب جمع غفير من مسلمي القدس الى المسجد الاقصى للابتهال الى الله تعالى بتخليصهم من وعد بلفور الذي جر على فلسطين البلايا منذ ٢ نوفمبر سنة ١٩١٧ فلما وصلت مقدمتهم الى باب المسجد ألقى اليهود على مؤخرتهم القذائف اليدوية فقتلوا منهم كل من كان يسبح الله من أتباع الرسول صلى الله عليه وسلم فقابلهم المسلمون بالمثل ووقع القتال والجرح من الفريقين وخذل الله اليهود هذه المرة أيضا وما نالوا مأربهم

اعداد القوة للفتك بالمسلمين

قال داود بلين — وهو من كبار رجال الصهيونية في فلسطين — في مؤتمر كارلسباد الصهيوني سنة ١٩٢١ « ان أماني اليهود في فلسطين لا يمكن أن تتحقق الا باهراق الدماء » وقال جابوتنسكي أحد أعضاء اللجنة التنفيذية الصهيونية « ان أماني اليهود في فلسطين لا تتحقق الا بتشكيل جيش يهودي يرغم العرب بالقوة على الرضوخ لحكم السياسة الصهيونية » وان التحرش بالمسلمين في الفتن الثلاث التي سببها

اليهود في فلسطين كان أكبر دليل على خطة مرسومة أعربوا عنها بتلك الاقوال وكانت هذه الامور بنفسها كافية للتحقق من مقاصد الصهيونيين . ولكن هناك حوادث أخرى تؤكد تلك المقاصد وهي ان اليهود يعدون العدد الكافية ليتمكنوا من الهجوم على المسلمين والفتك بهم وزيادة في الايضاح نأتي على ذكرها باختصار :

(١) تسليح الحكومة لمستعمرات اليهود : — في سنة ١٩٢١ أخذت الحكومة بايعاز من الجمعية الصهيونية في تسليح المستعمرات اليهودية تحت ستار المدافعة عن النفس وانها بعملها هذا قد اعترفت بعجزها عن حماية الانفس ان صدقت بقولها ان تسليح اليهود كان لاجل المدافعة عن أنفسهم . ولكنها في الوقت نفسه شجعت اليهود على تهريب الاسلحة واقتنائها على اختلاف أنواعها . أما المسلمون فقد احتجوا لدى الحكومة على عملها هذا وطلبوا استرداد ما وزع على اليهود من الاسلحة وأبانوا ان من أكبر واجبات الحكومة أن تحافظ على الانفس هي بنفسها ان صدقت في أن الانفس أو الاملاك في خطر . ولكنها لم تصغ لتلك الاقوال وأصرت على متابعة عملها في تسليح اليهود

(٢) اكتسب اليهود هذه الفرصة وتشجعوا بأمر تسليح الحكومة لهم لتهريب الاسلحة بدون علمها فادخلوا الى البلاد كميات كبرى منها بلا علم من الحكومة على ما نعتقد . وقد استعملوا لذلك جميع الطرق الشيطانية ولولا الصدف الحسنة لاستمروا على عملهم هذا بدون أن يعلم به أحد فأبى الله إلا إظهار مقاصدهم السيئة . في أوائل هذه

السنة بينما كان موظفو ميناء حيفا يدخلون صناديق مشحونة اليها باسم أحد زعماء اليهود اذ كسر أحد الصناديق وسقط منه بعض المسدسات فنبه هذا الامر أفكار البوليس وفتحوا جميع تلك الصناديق فوجدوها تحتوي على خلايا خشبية للنحل (وهذه معفاة من الضرائب ومن التفتيش في الجمارك) ووجدوا أطراف الصناديق قد حفرت وملئت بالرصاص والمسدسات . ووجد من ذلك ٣٠٠ صندوق . ومع ان الحكومة حصلت على جميع البينات لادانة المرسل اليه فقد برأته في محكمة حيفا المركزية. ثم قبض البوليس على بعض اليهود الذين كانوا يغتسلون في بحر حيفا فاذا بهم يحملون صناديق من تنك (صفيح) قد حشي في كل منها جميع أنواع القذائف والمفرقعات اليدوية ، وكانوا قد غاصوا اليها واستخرجوها من قاع البحر ، فدل ذلك على ان مهربيها كانوا يرمونها لهم من البواخر فيغوص هؤلاء اليها وهم يوهمون من يراهم انهم يغتسلون . ثم أخذت ادارة الجمارك تجد في كل مكان سلاحا مختبئا بين البضائع المرسلة لليهود فوجد كتاب مصنوع من تنك وموضوع في صندوق من الكتب الحقيقية وفي داخله سلاح الخ الخ . وان مثل هذه الحوادث يشاهد دائما في سواحل فلسطين وذلك مما يؤكد ان اليهود يستعدون ليلا ونهاراً لتسليح جميع أبناء طائفتهم بالعدد الحربية الكاملة لمقاصد سيئة

(٣) أما اللجنة الصهيونية فلم تكتف بما لها من النفوذ على الحكومة ولا بأن قوتي الجندية والبوليس راضختان لتأثير نفوذها

بل شكلت قوة كبيرة من شبان اليهود دعتها باسم « هاغانا » وان هذه القوة تدرب على التعاليم الحربية على مشهد من الحكومة في كل صباح ، مع ان الحكومة لم تأذن بهذه القوة مطلقا بصورة رسمية . وذلك يدعو الى الاعتقاد بأن الحكومة الصهيونية تصادق عليها ضمنا

***

« احصاء نفوس فلسطين »

قضاء	مسلمون	مسيحيون	يهود	أديان مختلفة	المجموع
القدس	١٣٧ ٤٥٧	٣٧ ٠٦٣	٣٣ ٤٨٧		٢٠٨ ٠٠٧
يافا	١١٩ ٤٠٧	١٥ ٢٥٠	٢٥ ٣٧٨	١٢	١٦٠ ٠٤٧
غزة	٦٨ ٥٤٨	٥٨٥	٣١١		٦٩ ٤٤٤
الجليل	٦١ ٨٣٦	١٣ ١٣٠	١١ ٩٢٤	١ ٧٢٥	٨٨ ٦٠٥
فينيقية	٦٨ ٩٨٨	١٩ ٩١٥	٩ ٧٣٨	٥ ٣١٨	١٠٣ ٩٥٩
السامرة	١٠٢ ٥٢٩	١ ٩٠١	٣٨٧	١٥٨	١٠٤ ٩٧٥
بير السبع	٢٦ ٥١٦	٢٠٥	٣٨		٢٦ ٧٥٩
المجموع	٥٨٥ ٢٧١	٨٨ ٠٤٩	٨١ ٢٦٣	٧ ٢١٣	٧٦١ ٧٩٦

« مختصر ميزانيات الدوائر ومقابلتها بميزانية الترك »

في فلسطين

	في الادارة الحاضرة	في زمن الترك
	جنيــه	جنيــه
١ ـ ميزانية المندوب السامي	١١٠٠٠	
« السكرتير المدني	٣٠٠٠٠	
« « القضائي	٧٨٠٠٠	
« حكام الاقضية السبعة	٧٢٠٠٠	
المجموع	١٩١٠٠٠	٢٨٠٠٠
٢ ـ ميزانية المالية	٣٢٠٠٠	٧٥٠٠
٣ ـ مصلحة العنابر والارزاق	١٠٠٠٠	
٤ ـ مصلحة التجارة والصناعة	٥٠٠٠	
٥ ـ الموانيء والفنارات	١١٠٠٠	١٣٠٠
٦ ـ مصلحة الصحة	١٤٣٠٠٠	٥٠٠٠
٧ ـ الامن العام والسجون	٢١٦٠٠٠	٣٠٠٠٠
٨ ـ الدفاع	٩١٠٠٠	
٩ ـ البريد والبرق والتلفون	١١٩٠٠٠	٢٢٠٠٠
١٠ ـ السكة الحديدية (طولها ٩٠ك.م)	٧٤٥٠٠٠	(طولها ٢٦٠ك.م ٤١٠٠٠
١١ ـ المهاجرة والآثار القديمة	٧٦٠٠٠	
١٢ ـ الاشغال العمومية	١٧٢٠٠٠	١٨٠٠٠



اعانات الحكومة

(للمدارس الخصوصية)

للمدارس الاسلامية :	جنيه
(١) من الاموال العمومية	٤١٠
(٢) من الاوقاف المندرسة	٣٨٠٠
للمدارس المسيحية :	
من الاموال العمومية	١٩٦٥
للمدارس اليهودية الصهيونية :	
من الاموال العمومية	٣٦٧٥
للمدارس اليهودية الغير الصهيونية :	
من الاموال العمومية	٨٧٥